

الاسبوع الثاني : السياسات النقدية

اعداد الطالب : حسين شاكر عبدال

استاذ المادة : د. عباس الدعي

نظريات عرض النقد :

وجرى بحث هذا المجال بشكل مكثف على مدى العقدين الماضيين، و أدى ليس فقط إلى تغييرات في التفكير النظري حول السياسة النقدية ولكن أيضا أدى إلى التغييرات المختلفة في التصميم المؤسسي (والاتصالات)، وكذلك استراتيجية البنوك المركزية، وعلاوة على ذلك، التحديات المحددة لوسط الاتصالات البنك. وسوف تفقد هذه التغييرات المؤسسية و التحديات للاتصال في البنك المركزي

الأساس الجزئي لنظرية السياسة النقدية Micro basis of the theory of monetary policy

الأساس الجزئي والاقتصاد الكلي لنظريه السياسه النقديه ، والتي تقدمت على التوالي في العقدين الماضيين، وقد وجدت أيضا قبول واسعا في نظرية السياسة النقدية. وشهدت في 1990s على وجه الخصوص وهو وقت التطور الذي بلغ ذروته في ما يوصف اليوم باسم

"التوليف الكلاسيكي الجديد" (Goodfriend) (NNS) ، (1997) ، Rotemberg و ودفورد، (1997)). هذا يوحد العناصر الهامة من "الاقتصاد الكلي للنظريه الكلاسيكية" (NCM)، ولا سيما من " نظريه دورة الأعمال الحقيقيه " (RBC) ،

مع عناصر أخرى من " النظريه الكينزية الجديدة للاقتصاد الكلي " (s1980NKM) (لهذا على سبيل المثال، مانكيو و رومر (محرران)). والتوليف الكلاسيكي الجديد من هيكس، سمويلسون ويحاول مقارنة جديدة لردم التقسيم المنهجي في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي باستخدام أدوات نظرية التوازن العام لنموذج الأفكار الكينزية.

NNS يدرك الطلب صارم من NCM من لوكاس و سارجنت، الذي يتطلب استخدام الزمني لتحليل التوازن العام (التحليل الزمني الامثل و التوقعات الرشيدة) لنموذج ديناميكيات كاملة من الاقتصاد. حتى الآن، منهجيتها تتفق إلى حد كبير مع النظريه الكلاسيكيه والفرق هو فقط أن جمود الأجور والأسعار الآن يسمح كذلك، ولكن بمحددات (فرديه) لأجور الأمثل وعلى غرار القرارات السابقه للنظريه الكلاسيكيه يمكن تحديد الأسعار بشكل واضح.

وبهذه الطريقة، العناصر الأساسية ، وهي المنافسة غير الكاملة و دينامية الاجور و جمود السعر ، في NNS، والتأخير في دفع الأجور وتعديل الأسعار شرح مؤقت يتم من خلاله تحديد الانحرافات من الناتج المحتمل، الذي يؤدي إلى التنمية إلى حد كبير من العوامل التي أكدت في نظرية RBC. وعلى النقيض من النظرية النقدية والنماذج الكلاسيكية الجديدة،

التي خصصت التقلبات الدورية في المقام الأول إلى عدم انتظام إجراءات السياسة النقدية، في نماذج وكالة الأنباء البحرية والاضطرابات الحقيقية تلعب البنوك المركزية كجزء المصدر الفعلي للتغيرات في الانتاج على المدى القصير. ما يميز وكالة الأنباء البحرية من NCM (ومن نظرية RBC كما هي أيضا) هو أن التقلبات الدورية لم تعد ينظر اليها على النحو المرغوب فيه (اي بمعنى التعديل اللازم للعرض والطلب على الأسواق بالنسبة للفرد)، والسياسة النقدية لم تعد ذات صلة أو غير فعالة أيضا. **نظرية العجز** الذي تعرضت لانتقادات في عقد80 و s90 لم تعد معتمدا من قبل وكالة الأنباء البحرية (على الأقل ليس في المدى القصير والمتوسط).

بدلا من ذلك، السياسة النقدية النشطة الممكنة والمرجوة بالإضافة إلى وسادة التثوهات التي يمكن أن تحدث إلا مع الصدمات الحقيقية بسبب الكمال بالأجور والسعر حتى الان في الجوانب أسهمت وكالة الأنباء البحرية الهامة

النظرية الكينزية: اكدت على فشل السوق في المدى القصير بعد الصدمات الاقتصادية، ودور الأجور والأسعار بجوانب التشدد كمصدر لهذه الإخفاقات بالسوق. و يحتوي على NNS أيضا للعودة إلى تطبيق أساليب التحكم الأمثل (في صيغة معدلة)، لحساب الأمثل لاستقرار السياسات.

هذه السمات المشتركة هي أيضا السبب الآخر بالنظريات الجزئية للسياسة النقدية. والمؤلفين يفضلون مصطلح "نماذج الكينزية الجديدة" هذا النوع من النموذج بدلا من "NNS" (غالي، (2002)).

ومع ذلك، فإن هذا التأكيد متسرعا بعض الشيء ان وكالة الأنباء البحرية وضعت حجر الأساس للتغلب على الانفصال بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. على سبيل المثال، مايكل وودفورد، أحد مهندسي وكالة الأنباء البحرية، ويكتب: "من حيث المبدأ، على أساس جمع الشمل (...)

يبدو إلى حد كبير في المكان ان الاقتصاد الكلي لم يعد يدعي أن دراسة الظواهر الكلي يتطلب منهجية متميزه؛ بدلا من ذلك، نماذج الاقتصاد الكلي الحديثة و السريان الزمني لنماذج التوازن العام، مشتقة من نفس أسس تحسين السلوك من جانب الأسر والشركات كما يعملون في فروع الاقتصاد الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن أهداف سياسة الاستقرار يمكن الآن يتم مناقشتها من حيث - أي محاولة للتخفيف من الكفاءة قابلة للقياس الكمي للخسائر الناجمة عن التثوهات ويمكن تحديدها لآلية السوق -المماثلة لتلك المستخدمة في تقييم السياسات، " (ودفورد، (1999)، ص. 31).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الأساس الصغير التي أكدت نفسها في NNS لا يمثل سوى نوع معين من الأساس الصغير وأن يتعرض لنفس الانتقادات حيث التوازن العام التقليدي للنظرية. هذه المخاوف ولا سيما الافتراضات المعلومات الكامنة و النظر كافي من عدم اليقين. حتى الآن، يتعرض وكالة الأنباء البحرية أيضا إلى اعتراض أساسي سابق . أنه يبدأ من أساس افتراضات مشكوك في معلوماته من الموضوعات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، من خلال الاعتماد المنهجي الصارم على (RBC), (NCM)

NNS يستثنى "البطالة القسرية" في معنى غير العمل (الاستبعاد) لجزء من السكان. في نموذج NNS ويعمل موظفا على حد سواء، على الرغم من أن ساعات العمل يمكن أن يكون أقل من ساعات العمل الأمثل الاجتماعي.

وبهذه الطريقة، وتكاليف الرعاية الأساسية تجريبية لا تؤخذ (بدوام كامل) البطالة في الاعتبار. هذا في حد ذاته سبب كاف لكثير من أتباع "نظريه كينز حقيقية" ليشكلون في تسمية "المحافظين الجدد للنظريه الكينزية".

كينز أيضا يرى انتقاد اخر جديدة والأساسي هو كما في المنحنى (انظر المعادلة (2.2) أدناه)، وأيضا رفض مفهوم منحني فيليبس العمودي. هم نشير هنا، من بين أمور أخرى، إلى الدراسات التجريبية التي تظهر أن الفائدة في مرونة الاستثمار غير الخطية وغير المتكافئة (تايلور، (1999))، وتختلف أثر السياسة النقدية طويلة ومتغيرة (على انتقادات بعد الكينزية من NNS انظر على سبيل المثال Kriesler وافوا، (2005)).

ومع ذلك، وحتى خبراء الاقتصاد الكلي الرئيسيين مثل لاري تنتقد نموذج إجماع جديد (2005)، ص. 263 وعلى أية حال، توقعات سخيفة للنموذج تجعل منه أداة الفقيرة لتحليل

السياسات. (...) في معظم الحالات، وإخراج التضخم والمفاضلة لا تزال لديه علامة الخطأ. والشيء الوحيد الذي يعمل عليه هو مضييفا تخلفات التضخم إلى منحني فيليبس. ولكن النموذج الجديد التجميعي لا يبرر هذا المصطلح.

واضاف انه ما يعادل تجاهل النموذج والعودة إلى منحني فيليبس "(المرجع السابق). في حين أن نظريه كينز الجديده مثل مانكيو وبلانشارد يعتبر الانتقال من نموذج IS-LM لنماذج RBC كعملية تطويرية على نحو سلس، ولهذا السبب يعتبرون مصطلح "توليفة جديدة"، كما يكون لها شكوك. على سبيل المثال، (DeVroey . (2004)، ص 86)

كتب ما يلي: "... وتامما يجب أن ينظر إلى النماذج التنافسية وتنافسية ناقصه كما متجذرة في تقنيات التجارة غير المتوافقة، وWalrasian وMarshallian. وبالتالي الاندماج بينهما من الصعب أن نتصور. الصورة التي تظهر وهو واحدة بدلا من اثنين من نماذج الاقتصاد الكلي التنافسية، (أي المنافسة غير الكاملة) Walrasian (أي المنافسة الكاملة)، تعيش جنبا إلى جنب".

ويستند في **نظريه العرض** من قبل وكالة الأنباء البحرية على أسس NKM، في تلك المنافسة الاحتكارية أساسا على سوق السلع والأسعار وعدم مرونة وتستخدم على نطاق واسع، وسيلة لإدخال الأسعار الاسمية هي على غرار منحني كالفو فيليبس

وان نسبة الشركات المختارة عشوائيا تعمل في السوق ويمكن إعادة ضبط الأسعار فيها كل فترة (التسعير كالفو)؛ سعر لوحظ تجريبيا ان الحركات لا يتم تعيينها في هذا السبيل. أي ان كل شركة تحدد سعرها في مثل هذه الطريقة وأن المبلغ يخصم من الانحرافات بين السعر الأمثل والقائمة التي تم تصغير الأسعار فيها في الفترات المستقبلية. وهذا يؤدي إلى تبعية الحاضر

الأسعار في الأسعار في المستقبل، وذلك من خلال قسم المتابعة في الشركات ، وتبعية الإنتاج على تغيرات الأسعار. ثم تؤدي هذه الاعتبارات إلى منحى فيليبس الجديد

$$(2.1) \quad \pi_t = \beta E_t \pi_{t+1} + \gamma(y_t - \bar{y}_t) + \varepsilon_t$$

حيث π_t تدل على التضخم و γT يصف الإنتاج الطبيعي. والمستوى يقف على التوقعات منحى فيليبس ، جنبا إلى جنب مع التبعيات ووصفها، ويتضمن أيضا صدمة الطلب ε_t والذي يعرف عادة في التفاصيل كمتغير عشوائي ثابت مع القيمة المتوقعة الصفر. $\beta \gamma$ والثابت الخارجية هنا إيجابية. جانب الطلب من وكالة الأنباء البحرية. يتضمن فوق كل الاعتبارات لنظرية RBC. يمكن اشتقاق الطلب على الاستهلاك والمال والترفيه من حساب التحسين الأسر. منحى IS مع الشكل

$$(2.2) \quad y_t = E_t y_{t+1} - a_1(r_t - \bar{r})$$

وغالبا ما تستمر هنا، حيث يعتمد الاستهلاك على الفائدة غير الحقيقية. R والفائدة التي تكمن بالإنتاج في المستوى الطبيعي، a_1 ثابت غير إيجابي

في النهج الكينزي الجديد للسياسة النقدية، وهذا ما يكملها

النموذج لآلية الانتقال التي يجب ان توصف العلاقات بين متغيرات البنك المركزي للفائدة (بما في ذلك التضخم و فجوة الناتج، على سبيل المثال) وثيقتها (سواء كان معدل الفائدة على المدى القصير أو (أحد مكونات القاعدة النقدية).

كيف يتم تحديد الأداة ثم يعتمد على طبيعة النظام في السياسة النقدية، التي يمكن أن تكون

**“INFORMATION AND UNCERTAINTY
IN THE THEORY OF MONETARY POLICY”**

by

المصدر

Helmut Wagner

من صفحة (12-8)

3.3 Exogenous money supply? المعرض النقدي خارجية المنشأة

السطر الثاني من الانتقادات يستهدف التأثير كينز. تحت هذا المصطلح يقال أن الزيادة الخارجية في المعروض من النقود التي أجرتها السلطات السياسة النقدية يؤدي إلى زيادة الطلب في سوق السندات، وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة، و ثم يترجم إلى ارتفاع الطلب الاستثماري. في حالة وجود مستوى انخفاض السعر، وثمة من يقول أن المعروض النقدي الحقيقي أخذ في الازدياد. يواجه الناس الأرصد الحقيقية التي هي عالية جدا، ويزيد الطلب على السندات، تتخفظ أسعار الفائدة وزيادة الطلب على الاستثمار

من أجل هذه العملية للعمل، يتعين على البنوك المركزية أن تكون قادرة على السيطرة على المعروض من الإجمال النقدية وهو أمر مهم للاستثمار. احتمال وجود مراقبة خارجية من الإجمال المناسب أيضا المركزية لمسألة ما إذا كان الاستقرار التلقائي عن طريق تأثير كينز هو قابل للتحقيق. إلا إذا كانت الأوراق المالية الاسمية من هذا الإجمال لا يغير التطور الطبيعي في الاتجاه نفسه، وحيث حجمها ومستوى الأسعار يمكن للتأثير عمل كينز.

Monetary aggregates and investment المجاميع النقدية والاستثمار

لذلك، ما هو الإجمال النقدية ذات الصلة التي يمكن أن تكشف عن الاستثمار الطلب؟ 36 ألف شركة إما أن تستثمر من مواردها الخاصة أو على ائتمان. للحصول على ائتمانات، فإنه يمكن الاعتماد على القروض المباشرة أو غير المباشرة. القروض المباشرة سوف تنطوي على بيع سندات الشركات للجمهور العام؛ غير مباشر أن الاعتمادات تشمل الوساطة المالية (Duwendag وآخرون).

في حالة كل من الائتمان المباشر وغير المباشر، ليس من الضروري أن تشارك العملة. يمكن ببساطة منح الائتمان المباشر عن طريق نقل بعض الودائع المصرفية إلى الحساب المصرفي للشركة الاقتراض بينما يأخذ المنزلية الدائن السندات في محفظتها. هذا الائتمان المباشر لا يغير المجاميع النقدية القياسية مثل 1M، 2M أو 3M، ولكن بدلا من السيولة لمحظة الأسرة وحجم الائتمان الكلي. في حالة الائتمان غير مباشر، إلا أن المجاميع النقدية واسعة مثل 3M قد يتغير أيضا. كما يمنح البنك على قرض، والاتفاق على الكتب القيمة لحساب الشركة. وفي الوقت

نفسه، مطلوباتها ضد تلك الشركة زيادة بنفس المبلغ. عندما يدفع الشركة حاليا المنتج من رأس مال جيد عن طريق التحويل المصرفي، ازداد حجم الائتمان في الاقتصاد دون مبلغ من العملة بعد ان تغيرت.

من أجل متابعة الطلب على الاستثمار، ولذلك ينبغي أن يعتبر الإجمال النقدي واسع. 3M يبدو أن الاختيار المناسب، على الرغم من اجمالي أوسع مثل أن مستوى الدين الاسمي يكون أفضل حتى 0.37 وتجدر الإشارة إلى أن تمويل الاستثمار، وبالتالي زيادة في الطلب على الاستثمار، يمكن أن يحدث دون زيادة في 3M أو L قبل اختيار الأسر لتحل محل الأصول التي لم يتم تضمينها في تلك المجموع مع الأصول التي هي. من ناحية أخرى، زيادة في 3M أو L ليست ضمانا بأن الاستثمار الحقيقي ستجرى. تضخم بعض أسعار الأصول مثل أسعار العقارات يمكن أن يؤدي أيضا إلى زيادة في المجموع النقدي دون أي استثمارات إضافية الحقيقي المباشر.

Endogeneity of credit money باطنية الائتمان النقدي

الكتب المدرسية القديمة من الاقتصاد النقدي أو الاقتصاد الكلي شرح التوسع في المجموع النقدي على نطاق أوسع من خلال استخدام ميكانيكي مضاعفات المال. المجموع النقدي مثل 1M، 2M أو 3M وبالتالي إعطاء متعددة المستمر للقاعدة MB المال، الذي يخضع لسيطرة المباشرة للسلطة النقدية

$$M_x = m_x MB \quad (3.8)$$

حجم الدقيق لمضاعف MX لمختلف الوحدات هو احتساب متطلبات الاحتياطي الإلزامي معينة، تزيد الطوعي عقد احتياطي من قبل القطاع المصرفي ونسبة ودائع مختلفة استحقاق (بين عشية وضحاها، ودائع لاجل أو ودائع الادخار) إلى عملة عقد من قبل الجمهور العام.

يجب خصم مضاعف النقود 1M لجعل هذه العملية واضحة: 1M يتكون من الوغد العملة والودائع تحت الطلب DD. من كل إيداع جديد في أحد البنوك التجارية، وحصاة احتياطي ماند أن تعقد مع البنك المركزي. وبالإضافة إلى ذلك، قررت البنوك التجارية لعقد غير شامل حصاة إضافية احتياطي الودائع في الاحتياطيات. وهكذا، على كل اليورو أودعت، يمكن للبنك تقرر € 1 - الدقة غير شامل - الدقة ماند. من هذا المبلغ، الجمهور يبقي على حصاة من لئيم في العملة، وبالتالي إيداع € 1 - الدقة غير شامل - الدقة ماند - لئيم مرة أخرى مع أحد البنوك، والتي يمكن

بعد ذلك تقرض حصة من هذه الأموال مرة أخرى. وتستمر هذه العملية حتى يتم عقد كل عملة من قبل وكلاء العام والاقتصادي العام لا يرغبون في إيداع أي أكثر العملة مع القطاع المصرفي. إذا كان لنا الآن أن نتخذ القاعدة النقدية كما مجموع احتياطات الدقة والعملة المتميز الوغد

$$MB = Cur + Res \quad (3.9)$$

and M1 as the sum of currency and deposits:

$$M1 = Cur + DD \quad (3.10)$$

we get for the money multiplier m_1 :

$$\begin{aligned} m_1 &= \frac{M1}{MB} = \frac{Cur + DD}{Cur + Res} \\ &= \frac{Cur / DD + 1}{Cur / DD + Res / DD} = \frac{1 + cur}{cur + res_{exc} + res_{mand}} \end{aligned} \quad (3.12)$$

ويظهر هذا المضاعف من قبل كم يمكن أن 1M توسيع قاعدة عندما وزاد المال عن طريق وحدة واحدة، نظرا إلى أن البنوك قررت توسيع توازن ميزانية العمومية للشركات والأسر التي قررت اقتراض المزيد و أراد العوامل الاقتصادية للحفاظ على نسبة بين العملة والبنوك الودائع في محافظهم الاستثمارية ثابتة

المشكلة مع نهج المضاعف، الذي يدرس في كبار السن الكتب المدرسية، وأنها غالبا ما تعرض بطريقة يعني السببية ارتباط من الزيادة في رأس المال الأساسي على القروض (وبالتالي 1M، 2M أو 3 M) التوسع، تهمل تماما تقريبا قرار فردي العملية التي تؤدي الى نتائج القرارات. نظرة على (3.12) تسطير على مدى أهمية القرارات الفردية هي لمضاعف للعمل في الطريق في حين أن متطلبات الاحتياطي الإلزامي يمكن بسهولة يفترض أن يكون ثابتا على نسبة كل من الاحتياطات الفائضة والعملة إلى الودائع يعتمد على التفاعل بين البنوك وغير مصرفية الخاص وحدة. إلا إذا الشركات والأسر تقرر الدخول في الدين التزامات لتمويل الإنفاق فقط إذا قرر البنوك إلى اتخاذ الأصول في ميزانياتها العمومية، يمكن أن يعزو التوسع التي تحدث

إذا وكلاء الخاص ليسوا على استعداد للاقتراض بسبب الأرباح توقعات منخفضة أو إذا كانت البنوك مستعدة لتوسيع توازنها , أي بزيادة الخارجية في القاعدة النقدية - إذا كان من الممكن - لن يؤدي إلا إلى زيادة في الاحتياطات الفائضة (وبالتالي لتغيير في الدقة غير شامل، وليس إلى التوسع في الائتمان (مينسكي 1986، ص 117). في حين نسبة الاحتياطات الفائضة هي تجريبيا أكثر استقرارا من نسبة العملة إلى الودائع، ومتقلبة بالفعل بما فيه الكفاية لقيادة توبين (1963) ليستنتج:

وهذا يدل على وجود مرونة بكثير بين الاحتياطات والودائع ويقترح من قبل معرض الكتاب المدرسي للتوسع متعددة للنظام الذي هو دائما بدقة وبشكل كامل "على سبيل الاعارة

ويمكن القول أن الربط بين الاحتياطات والودائع ضيق بما يكفي للسماح للبنك المركزي للسيطرة ليس على وجه الدقة، ولكن في أقل مبلغ تقريبي من الائتمان. لأنه ليس من مربحة الاحتياطي للبنوك التجارية لعقد المتزايدة باستمرار، واحد يمكن القول أن البنك المركزي قد تزيد فقط السيولة حتى البنوك تتوسع في النهاية ميزانياتها العمومية. وبالمثل، فإن البنك المركزي يمكن تقييد السيولة حتى طردوا الاحتياطات الفائضة إلى الصفر و البنوك لا يمكن أن يتوسع عرض الائتمان إلى أبعد من ذلك

Endogenous instability of money multipliers عدم استقرار داخل المنشأة لمضاعفات المال

هناك نوعان من الاعتراضات على هذه الحجة، واحدة للحالة (المقصود) التوسع في عرض النقود واحد لحالة (المقصود) التعاقد على المعروض من النقود. لمعروض من الائتمان المال للتوسع، والبنك المركزي يحتاج إلى تعاون تجاري مع البنوك. إذا كانت البنوك لا سيما خطر كاره، كما في حالة ضعيفة موقف الرأسمالية للقطاع المصرفي أو مظلمة جدا في مجال الاقتصاد

توقعات، لأنها قد قررت عدم توسيع ميزانياتها حتى لو القاعدة النقدية يتسع بدلا من ذلك ستبعب قبالة الأصول الخطرة دون تسليم قروض جديدة. كما كان البنك المركزي شراء الأصول، فإن أسعار الفائدة تنخفض. مع أسعار الفائدة على الودائع تقترب من الصفر، والعوائد المعدلة حسب المخاطر من اعتمادات إضافية لا تزال كونها سلبية، فإن البنوك التجارية ليس لديها أي حوافز لزيادة عرض الائتمان.

وبالمثل، قد البنك المركزي لن تكون قادرة على إحداث انقباض في إمدادات الائتمان فقط عن طريق التعاقد مع القاعدة النقدية. عندما يحاول البنك المركزي للحفاظ على القاعدة النقدية ثابتة أو متزايدة في بطء حين أن البنوك التجارية لا يزال يود بقوة لتوسيع ميزانياتها العمومية، قد المضاعف المال التطور الطبيعي يتغيرون. لأن البنوك التجارية قد تواجه قيودا على الجانب الاحتياطي بمثابة البنك المركزي يحد من نمو القاعدة النقدية، وارتفاع أسعار الفائدة. مع أسعار الفائدة على الودائع في الارتفاع، الإرادة الشعبية العامة محاولة للتوفير الموجودات النقدية (على سبيل المثال عن طريق رحلات إضافية لبنك). وعلاوة على ذلك، مع احتياطي الحصول على أكثر تكلفة وأكثر صعوبة والبنوك التجارية لديها أعلى حافزا للابتكار الأدوات المالية من أجل نقتصد في الاحتياطات (مينسكي 1957). على سبيل المثال، عندما الفائدة في الولايات المتحدة ارتفعت معدلات بشكل حاد في أواخر 1970s، بدأت شركات الاستثمار لتقدم سوق المال لصناديق الاستثمار بالتجزئة (MMMFs).

هم اكتسبوا الأموال التي كانت تهدف من قبل أصحابها المزمع عقده في سيولة عالية، الأصول قصيرة الأجل ووضعها في استثمارات قصيرة الأجل التي لديها كانت متوفرة لمعظم المدخرين

على نطاق ضيق بسبب ارتفاع الحد الأدنى طائفة من هذه المسألة (ماركيز 1996، ص. 33). وبما أن وكانت الشركات التي تقدم هذه لا تخضع لمتطلبات الاحتياطي الفيدرالي ، والعلاقة بين 1M وأوسع المجاميع النقدية مثل جيدا أصبح النشاط الحقيقي خاطئ. من أجل مواجهة هذا التطور، كان بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مرارا لإعادة تعريف مجاميع النقدية تستخدم للسيطرة على الاقتصاد.

تجارب مماثلة في جودهارت المملكة المتحدة (1984، ص. 96) لصياغة

ما يعرف الآن باسم قانون جودهارت و: أي محاولة من جانب السلطات النقدية

لاستغلال علاقة مستقرة بين المجاميع النقدية ومتغيرات حقيقية تؤدي إلى انهيار هذه العلاقة عن الجمهور هو محاولة للتهرب من الرقابة. حقيقة، هذه الملاحظة هي أكثر أو أقل في خط مع لوكاس " (1976) نقد فيليبس منحني، حيث حذر لوكاس الذي لا ينبغي لأحد أن يوجه الاستنتاجات السياسية من العلاقات المستقرة لوحظ تجريبيا للمتغيرات الاقتصادية دون صياغة الهيكلية الكامنة

Endogeneity of the monetary base باطنية في القاعدة النقدية

فكرة البنك المركزي السيطرة بشكل وثيق على المجاميع النقدية عن طريق التحكم في القاعدة النقدية، لديها عيب آخر: منذ البنك المركزي في الواقع لديها أهداف إضافية أخرى أكثر من مجرد حفظ المخزون من المال في نطاقها المستهدف، أنظمة البنك المركزي هي عادة شيدت بطريقة تصبح حتى القاعدة النقدية ذاتية النمو. وبما أن البنك المركزي الألماني (1995، ص 92) يعترف البنك المركزي يجب أن تعتمد على تعاون المؤسسات المالية والقطاع الخاص غير المصرفي من أجل زيادة أو نقصان قاعدة المال

أولا وقبل كل شيء، والبنك المركزي لديه مصلحة في استقرار وشبكة القطاع المالي. من أجل تحقيق الهدف النهائي للسياسات النقدية - استقرار الأسعار والنمو، وهذا يتوقف على الخلفية القانونية للبنك المركزي - نبضات النقدية يجب أن توجه في الاقتصاد. كما المخاطر النظامية زعزعة للنظام الصغير ، والتي تمس على الطلب وعرض النقود، تصبح السياسة النقدية أكثر صعوبة في تنفيذها عند النظامية ، يزيد من خطر (جودهارت وهوانغ 1999 والنظام المصرفي القوي هو بالتالي شرط أساسي للسياسة النقدية على العمل بفعالية

من أجل النظام المصرفي ليكون قويا ، و النظام يحتاج إلى مقرض الملاذ الأخير. عادة ما تحتفظ البنوك التجارية الأصول ذات آجال استحقاق طويلة الأجل في حين الخصوم هم من أقصر استحقاق. عندما يكون هناك انسحاب غير متوقع من الودائع، وليس فقط من بنك واحد ولكن من جميع البنوك، ويمكن لنظام تشغيل في مشاكل السيولة. في حين لا تزال تواجه ميزانيات سليمة، يمكن للبنوك تصبح سائلة. كما شائعات عن احتمال انتشار السيولة، والجمهور هو حمله على سحب أمواله، وبالتالي تفاقم مشاكل السيولة في النظام المالي كما أن البنك المركزي هو المؤسسة الوحيدة التي يمكن أن توفر السيولة لانهاية (عن طريق خلق احتياطي)، فمن الطبيعي مرشح للوفاء دور مقرض الملاذ الاخير

المصدر من صفحة (68 الى 74)

**Monetary Policy and Wage
Bargaining in the
European Monetary Union**
Lessons from the Endogenous Money
Approach